النموذج التنموي الآسيوي وإمكانية محاكاته من قبل الدول النامية

المدرس المساعد عبد الوهاب محمد جواد الموسوي
جامعة الكوفة – كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة:

من خلال استقراء ثلاثة عقود مضت من تاريخ بلدان جنوب شرق آسيا نلاحظ ان اقتصاداتها – وقبل هذا التاريخ تحديداً– لم يكن لها هذه المكانة وكانت حالها حال بقية الدول النامية ترزح تحت ظل التبعية الاقتصادية والمديونية الخارجية وما الى ذلك، مما يثقل كاهل أي اقتصاد نامي ويعرقل مسيرته التنموية.

وما ان جاءت الفاصلة الزمنية التي شهدت الانطلاقة الاولى لحركة تنمية اقتصادية واسعة شملت كافة المجالات وركزت على القطاعات الرئيسة بالتوجهات التي تحقق اعلى معدلات النمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك وضعت الستراتيجيات والسياسات التنموية اللازمة واعتمدت التخطيط كعامل مهم في التنمية، كما شجعت القطاع الخاص ووفرت له سبل النجاح ليقوم بدوره الريادي والمهم، كما أحدثت الدولة جملة من الاصلاحات والسياسات الكفيلة للوصول الى الاهداف التنموية، ومع إن مقتضيات السياسة الغربية استدعت الوقوف مع الحلفاء الآسيويين لصد المد الشيوعي آنذاك والظروف السياسية كانت مؤاتية وتسير باتجاه التعبئة التنموية لهذه البلدان، ولكن بالرغم من ذلك فان المقومات الذاتية لتحقيق التنمية فيها كانت تفوق في كثير من الاحيان المقومات الخارجية وظروف السياسة الدولية والدليل الواضح على قدرة هذه الدول في تحقيقها لتنمية مستقلة – نوعاً ما – بالاعتماد الاكبر على امكاناتها الذاتية: هو دخولها وبقوة في مضمار المنافسة العالمية ووصولها الى معظم اسواق العالم كمنافس عملاق يخشى منه، كذلك تحقيقها لمعدلات نمو تفوق كثيراً ما تحققه معظم بلدان العالم فضلاً عن المتقدمة منها.

ولمّا كان لهذه التجربة ان تحقق نجاحاً مدوّياً جعل من بلدانها ترتقي الى مصاف الدول المتقدمة من حيث حداثة التصنيع والمنافسة على الاسواق بالجودة وانخفاض الكلفة، فان من الممكن محاكاة هذه التجربة التنموية المتميزة من قبل العديد من البلدان النامية وفي مقدمتها الدول العربية التي تمتلك من الامكانات المادية والبشرية وتتوافر على كم هائل من الميزات المطلقة والنسبية من حيث رخص الطاقة والأيدي العاملة ووفرتهما وتوافرالمواد الاولية للعديد من الصناعات ووجود الأراضي الزراعية ووفرة المياه وتواجد الخبرات والكفاءات العلمية بمختلف الاختصاصات، وبعيداً عن الاستنساخ طبق الاصل لتلك التجربة، لأن لكل بلد ظروفه ولكل اقتصاد ميزاته المختلفة وكذلك فان هذه التجربة كما انها تحتوي على نقاط ايجابية ومميزة فان فيها ايضاً نقاط سلبية ينبغي الابتعاد عنها وتجاوزها والتأكيد على كل ما هو ايجابي.

فرضية البحث:

ان التجربة التنموية الآسيوية محل اعجاب وتستحق ان تؤخذ بنظرة جادة ومتفحصة من قبل الدول النامية –ومنها العربية– وهذا يظهر جلياً من خلال ملاحظة سمات هذه التجربة وقطاعات اقتصاداتها الرئيسة التي يحتويها البحث، وذلك لتحقيق ما تصبو اليه كل دولة تسعى لتنمية اقتصادها وبخاصة تلك التي تمتلك الامكانات والمؤهلات الذاتية حالها حال البلدان الاسيوية او اكثر من ذلك.

أهمية البحث:

ان الواقع الذي تعيشه معظم البلدان النامية من حيث تخبطها وعدم وضوح الرؤية لديها وتحولها كل حين من سياسة الى اخرى مما زاد من تعثر اقتصادها وتعميق التبعية الاقتصادية اسوة بالسياسية، كل ذلك يدعو الى تقييم دقيق وواسع ومن ثم الاستفادة من تجارب الآخرين ومنها تحديداً هذه التجربة المميزة.

هدف البحث:

اختيار اقصر الطرق وبأقل التكاليف مع اختصار الزمن لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستقلة في البلدان النامية (والبعد عن الطوبائية في خلق الاقتصاد) والدخول الى عالم المنافسة من خلال الوقوف على نموذج تنموي ناجح ومحاكاته وفقاً لما يتلاءم واقتصاد كل دولة مع تجاوز نقاط الضعف التي يحتويها النموذج الآسيوي مع ادراج برامج التطوير والسياسات التنموية المحلية التي تساعد على تحقيق الاستقلالية والنمو.

من خلال شرح وافٍ للسمات العامة التي ميزت هذه التجربة وكذلك قطاعات اقتصاداتها الرئيسة (الصناعة، الزراعة، الخدمات) وللوصول الى حيثيات البحث وتوضيحاً للفكرة المتبناة وحتى لا تتشعب موضوعات البحث فقد ارتأى الباحث الى عدم الخوض في تفاصيل الازمة المالية التي حدثت في عام 1997 في بلدان جنوب شرق آسيا، فقد اعتمد على فترات سابقة للازمة. واسند البحث ايضاً بالبيانات التي وضحت وبشكل دقيق معدلات النمو لقطاعات مهمة في اقتصادات هذه الدول.

أولاً: السمات العامة للتجربة التنموية الآسيوية:

في البداية لا بد من التنويه الى ان استراتيجيات التنمية والسياسات المتبعة في بلدان جنوب شرق آسيا قد تباينت من بلد لآخر ولو بصورة نسبية وذلك تبعاً للظروف الذاتية والموضوعية التي رسمت مسار التنمية في كل بلد، ومع ذلك فهي تشترك في مجموعة من السمات التي ادت الى النظر نحو جهود التنمية على انها جهود وتجربة تنموية واحدة تحتضنها هذه المنطقة الاسيوية، ومن هذه السمات:

١. نجاح هذه البلدان في اقامة هيكل انتاجي يمتاز بالدينامية والتطور فكانت البداية بصناعات بسيطة ثم تحولت الى الصناعات الاكثر تطوراً وذلك بعد تحقيقها لقفزات مهمة في هياكلها الصناعية[1].

٢. تحقيقها لمعدلات مرتفعة من الدخل القومي والاستثمار وصلت الى (30%) من الناتج القومي الاجمالي وهي تعتبر اعلى معدلات سجلت على المستوى العالمي، فضلاً عن تنظيمها الدقيق

للاستثمار الاجنبي وفرض الشروط التقيدية والالتزامات على الطرف الاجنبي وهي على العموم لا تمنح لهذا المستثمر الأجنبي مزايا أكبر مما يتاح لرأس المال المحلي، وهي حالة فريدة على مستوى الدول النامية التي تحاول ان تجتذب المستثمر الاجنبي، ولذلك بقى اسهامه متواضعاً حتى بداية التسعينات من القرن الماضي [2]. وقد كان العائد على الاستثمار خلال العقود الماضية في هذه البلدان أعلى منه في البلدان النامية الاخرى.

٣. عملت معظم هذه البلدان على تحقيق ميزة الجودة في انتاجها ويبدو هذا جلياً من خلال الاداء التصديري المتميز لما تنتجه صناعاتها المتقدمة من سلع، ولم يتوقف نجاح النمو من خلال تحقيق قفزات واضحة في حجم صادراتها فحسب، بل تعدى ذلك الى تحقيق تطور كبير في سلة صادراتها من السلع والخدمات. [3]

٤. سعت بلدان جنوب شرق آسيا الى التخلص من آثار الاستقطاب الدولي المتعلقة بفرض السيطرة (التبعية) التكنولوجية، فحاولت ان تمسك بناصية التكنولوجيا الحديثة وبدأت بالتقليد ثم انتقلت الى التعديل ثم التطوير، وتحقق لها بعض الاستقلال النسبي والتطور الذاتي في هذا المجال، كما تصاعد اهتمام الدولة بمجال البحث والتطوير (R & D) من خلال انشاء مراكز ومعاهد البحث العلمي وتنوع التقنية المستوردة وعزوفها عن المشاريع الجاهزة،والاستثمار في العلوم والهندسة. [4]

٥. تميز هذه البلدان بوفرة العمالة والانخفاض النسبي لكلفتها، مما كان له الاثر الواضح على دخول منتجاتها الاسواق العالمية كمنافس قوي لرخص اثمانها كسبب رئيسي فضلاً عن اسباب اخرى تتعلق بالجودة وغيرها.

٦. لقد كان لنظام التعليم في بلدان جنوب شرق آسيا جانب كبير من اهتمام الدولة في تطويره وتحديثه لما له من دور في اسناد جهود التنمية وكونه يعد تطويراً لرأس المال البشري الذي يعتبر اليوم ركيزة التنافس بين الامم وأساس النمو الاقتصادي. [5]

ومن خلال استقراء ستراتيجيا ت التنمية وسياسات التصنيع التي طبقتها بلدان جنوب شرق اسيا عبر ثلاثة عقود من مسيرتها الاقتصادية يلاحظ انها وضعت هدفي النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل لقوة العمل في مقدمة اولوياتها، وسعت لتحقيق هذين الهدفين من خلال الاختيار الملائم للتكنولوجية والتركيز على الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية، مع محاولتها للإبقاء على الأجور عند مستويات منخفضة باعتبار ان الاجور المنخفضة كانت نقطة الارتكاز في تكوين الميزة النسبية للمنتجات الصناعية في الاسواق الخارجية .

وقد كان للدولة دوراً بارزاً في قيادتها للنشاط الاقتصادي من خلال ثالوث (الدولة، المصارف، القطاع الخاص) وقيامها بتحقيق تحول صناعي هيكلي وتعميق تقني من انشطة كثيفة العمل الى انشطة كثيفة رأس المال [6]. كما نجحت هذه البلدان في تحقيق تراكم كبير في رأس المال البشري المادية واقتران هذا اتراكم بالكفاءة في استخدام الموارد فقد كانت اقتصادات هذه الدول تمزج بين التدخل الحكومي وسياسات السوق من اجل الاستخدام الافضل والاكفئ للموارد الاقتصادية [7].

وبذلك تكون تجربة بلدان جنوب شرق اسيا قد حسمت الخلاف لصالح تدخل الدولة

والتنسيق بين دور الدولة ودور السوق بحيث لا يتعارضان وإنما يكمل بعضهما البعض، كما ان النمو الاقتصادي السريع الذي تحقق في هذه البلدان يرجع في جزء كبير منه الى نمو الانتاجية وحجم الانتاج الذي يعود بدوره الى ارتفاع كفاءة عناصر الإنتاج. وترجع أهمية تحديد مكونات عملية النمو التي حاول العديد من الاقتصاديين القيام بها خلال السنوات الاخيرة لا لمجرد تقييم الدور الذي تلعبه السياسات وإنما أيضا لتقييم توقعات نمو هذه الاقتصادات والدروس التي يمكن ان تستفيدها بلدان نامية اخرى – ومنها البلدان العربية – اذ ان بعض الدراسات تجد ان ارتفاع معدل النمو في هذه البلدان يمكن ان يعزى الى ارتفاع معدلات تعبئة الموارد بشكل غير عادي مما لا يتر ك مجالاً لعزو النمو الى مكاسب الانتاجية ، وتخلص بعض الدراسات الى ان الزيادات التي حدثت في الانتاجية قد بلغت نسبة مرتفعة وهي (4%) سنوياً . [8] كما ان من بين عوامل النمو هذه الاقتصادات هو تشجيع الدولة وتوفير الفرص للقطاع الخاص في هذه البلدان للاضطلاع بدوره في المجالات التي لا يتمك ن القطاع العام ان يقوم بدور ناجح فيها، وركزت الحكومات وبدرجات متفاوتة من بلد لأخر على وضع هياكل قانونية وتنظيمية داعمة للقطاع الخاص، ففي كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة انشئ ما يسم ى بمجالس المداولة من اجل الاستعانة بمجموعات القطاع الخاص في وضع السياسات الحكومية واختيار الطرق المثلى لتنفيذها [9]

بقي أن نذكر إن السياسات النقدية التي اتبعتها بلدان جنوب شرق اسيا في مجال اسعار الفائدة بوصفها احدى عوامل النجاح كان لها الاثر الواضح في نجاح هذه التجربة، فقد تدخلت الحكومات في تلك البلدان باستثناء سنغافورة وهونغ كونغ لتخفيض كلفة رأس المال على الشركات ولتوجيه الائتمان نحو الصناعات المفضلة، كما صممت السياسات المالية والنقدية في كل قطاعات الاقتصاد القومي على اساس تشجيع المدخرات وزيادتها وتوجيهها نحو نشاطات ذات عائد اجتماعي مرتفع. كما ان قيم الروح الجماعية في العمل والتكافل الاسري والمجتمعي في مجتمعات هذه البلدان اسهمت في النهوض وازدهار الاقتصاد وتحقيق انطلاقة تنموية متميزة كانت مثاراً لإعجاب المراقبين، وهو ما يظهر جلياً من خلال تحقيقها لمعدلات عالية للنمو في الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع نصيب الفرد منه ومن خلال الاستعانة بمؤشرات تطور خدمات البيئة الاساسية، التجارة الخارجية، مستوى الاستخدام والخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان وغيرها من مؤشرات النمو الاقتصادية، كل ذلك يدلل على ان الانجاز التنموي الاسيوي يعد حافزاً للاقتداء به من قبل الاخرين لاسيما دولنا العربية التي تتوافر على امكانات هائلة تتمثل بالموارد البشرية والطاقة والمعادن والأراضي الزراعية الواسعة والمياه هذا فضلا من الخبرات والمهارات المتوفرة لديها وغير ذلك .

وينبغي الإشارة إلى أن بلدان جنوب شرق آسيا استطاعت من خلال الثلاثين عاماً الماضية من اقامة بنية اساسية ذات سعة كبيرة ومتطورة بأحكام في قطاعات اقتصادية مهمة كالنقل والاتصالات والمياه وتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها، وقد كان للقطاع العام الدور الرائد في تحقيق هذا الانجاز، وقد تضافرت هذه الانجازات على صعيد البنية الاساسية الى جانب ما لدى هذه الدولة من رأس مال بشري على قدر كبير من الخبرة والمهارة ومواكب لحركة التطور، وقد تضافر الجانبان ليشكلا الركيزة التي تقوم عليها وتنطلق عملية التنمية الاقتصادية في هذه المنطقة.

كما يمكن القول بأن هذه البلدان قد نفذت سياسات اقتصادية كلية سليمة، الامر الذي ساعد على احتواء التضخم وتجنب الركود، ومكّن هذه البلدان من القدرة على ادخال سلعها المصنعة الى الاسواق العالمية بشكل ملفت للانتباه، وبالتالي اصبحت تتبوأ مكانة تنافسية على مستوى العالم.

ثانياً: القطاع الصناعي:

لقد أشار القطاع الصناعي لدول جنوب شرق آسيا تطوره السريع خلال عقود التنمية الثلاثة وقد تركز هذا التطور خلال عقد التسعينات من حيث حجم الاستثمارات وحجم المساهمة في خلق الناتج، ومن حيث اتجاهات وآلية سوق المنتجات الصناعية، اذ يسهم هذا القطاع المهم بنسبة كبيرة من اجمالي الصادرات والنسبة العظمى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي خلق القيم المضافة في اقتصادات هذه الدول.حيث مرَّ هذا القطاع بمراحل تطور عديدة وصولاً إلى التصنيع الثقيل الذي مثّل مرحلة عقد التسعينات في جنوب شرق آسيا، ولضخامة الاستثمارات التي وظفت في هذا القطاع سواء كانت محلية أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة (عن طريق الأوراق المالية)، وبمختلف اتجاهات الاستثمار الأخرى. وقد تركزت النسب المالية للتدفقات الاستثمارية وفي الصناعات التحويلية ذات الكثافة الرأسمالية العالية. (مثل صناعة السفن العملاقة، الحديد والصلب، الألكترونيات، صناعة السيارات، والبتروكيمياويات) على نحوٍ ملحوظ يؤشّر نشاطاً استثمارياً واسعاً في قطاع الصناعات التصديرية الكبيرة لهذه البلدان وكما يوضّح الجدول الآتي:

الجدول:- يوضّح توزيع التدفقات الاستثمارية-كنموذج من الإجمالي - لبعض الصناعات الرئيسة في دول جنوب شرق آسيا

الصناعات	النسبة من إجمالي التدفقات الاستثمارية %						
	كوريا الجنوبية	هونغ كونغ	سنغافورة	تايلند	ماليزيا	أندونيسيا	الفلبين
الحديد والصلب والسفن العملاقة	28.2	18.6	20.2	22.5	22.7	11.2	23.8
الصناعات البتروكيمياوية	21.8	-	23.3	20.36	10.20	18.2	26.6
المنسوجات والأغذية	21.36	12.46	2.1	8.2	8.8	21.8	18.2
الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية	30.26	28.2	21.2	12.2	22.6	8.66	15.36
السيارات والمكائن وقطع الغيار	12.3	26.56	10.2	22.3	18.6	18.8	12.26
مولدات الطاقة والمحركات الصغيرة والصناعية	-	14.2	18.1	-	18.2	-	-

Source: 1) International financial statistic, International monetary fund, Washington DC, November 1998, P.P (208,703)
2) International financial statistic, International monetary fund, Washington DC, November 1997, P.P (211-713)

لقد تبنت بلدان جنوب شرق اسيا عند انطلاقتها نحو التصنيع سياسة احلال الواردات بهدف انتاج السلع الصناعية الاستهلاكية لتحل محل السلع المستوردة من ناحية وتوفير العملات الصعبة التي كانت تدفع مقابل الاستيرادات، وقد طبقت شانها في ذلك شأن باقي البلدان النامية

جملة من السياسات والإجراءات المتعلقة بفرض القيود وخاصةً الكمركية منها، بهدف حماية الصناعات الوطنية الناشئة، الامر الذي مكنها من تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي في مجال انتاج السلع النهائية، وقد لعبت الدولة دوراً رائداً في مجال رسم السياسات الصناعية في هذه البلدان، فقد عينت القطاعات ذات الاسبقية على وفق امكانيتها العالية في النمو وقدمت لها الدعم الانتقائي.

إن اختيار الصناعات او القطاعات ذات الاسبقية عكس مرحلة التطور الاقتصادي في نقطة معينة من الزمن مبتدئين بالصناعات الاقل طلباً وهي صناعات السلع الاستهلاكية المعمرة، وصناعات المدخلات الوسيطة لتتحرك لاحقاً نحو الصناعات الاكثر طلباً عندما تطورت القابليات الادارية والتكنولوجية للمنتجين المحليين، حتى وصلت الى منافسة الدول المتقدمة في مجال الصناعات الالكترونية التي بلغت نسبتها (51%) من الناتج الصناعي مقابل (21%) للكيمياويات و (11%) للصناعات الهندسية و(17%) للصناعات التقليدية .[10]

كما حققت هذه الإقتصادات الآسيوية نموّاً متزايداً للناتج الصناعي خلال فترة طويلة من جهود التنمية في مرحلتها التي سبقت تراجع معدلات نمو الناتج الصناعي وقد تركز هذا النمو بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الصناعات الآسيوية ذات القدرة التصديرية التنافسية العالية من خلال استغلال الميزة النسبية التي تتمتع بها هذه البلدان، ألا وهي انخفاض تكاليف الإنتاج مقارنة بالصناعات اليابانية والأوربية والأمريكية المناظرة وخاصة في أسواق أمريكا الشمالية وأوربا بشكلٍ خاص. كما إن انخفاض أسعار الصرف للعملات المحلية لهذه البلدان مقابل الدولار كان سبباً في جذب المستثمرين الأجانب، وذلك لإنخفاض بعض مكونات التكاليف مثل الأجور وتكاليف الإدارة الأخرى وذلك عندما تقيم بالعملة الأجنبية المقيم بها الاستثمار الأجنبي المتدفق، وخاصة في القطاعات الموجهة للتصدير إلى الأسواق العالمية[11].

وهذا مما وفر دافعا لزيادة الناتج الصناعي كقيمة مطلقة، وكذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك لمعدل نمو مرضٍ كما في بيانات الجدول أعلاه. كما ان زيادة الطلب على الاستيرادات من جنوب شرق آسيا قد صاحبت الانخفاض في صادرات أوربا واليابان خلال العامين 1995، 1996 مما أدى إلى تحفيز قيام المشاريع الصناعية الجديدة في البلدان الآسيوية وبخاصة تلك التي تدعم زيادة الناتج الصناعي الموجّه للتصدير بشكلٍ خاص والذي يوفر مقدرة تنافسية في الأسواق العالمية التقليدية لهذه البلدان.

ثالثاً: القطاع الزراعي

إن للقطاع الزراعي في اقتصادات دول جنوب شرق آسيا أهمية نسبية عالية وذلك لمدى فعاليته وسعة مشاركته في في تحيق أهداف النمو والتنمية وتوفير مستلزمات الرفاه الاقتصادي للأفراد، وقد اتجهت لهذا القطاع الكثير من التدفقات الاستثمارية ووجهته الدولة بسياسات عامة استهدفت تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية والمواد الأولية التي تدخل في بعض الصناعات كالمطاط والنسيج وصناعة الزيوت النباتية والتعليب وما إلى ذلك من مواد أخرى.[12]

وقد اتجهت عمليات تطوير ومكننة كبيرة للقطاع الزراعي في هذه الدول خلال عقود التنمية ومنذ بدايتها، وقد حققت بعض هذه البلدان الاكتفاء الذاتي في محاصيل استراتيجية كمحصول الرز الذي يعتبر الغذاء الرئيسي فيها مثل كوريا

الجنوبية وتايلند وسنغافورة وماليزيا. وقد أفضت عمليات التطوير هذه إلى زيادات مهمة في قيمة الناتج الزراعي،وعلى الرغم من الزيادات العالية في قيمة الانتاج الزراعي إلا ان نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كانت متواضعة خاصة خلال الأعوام 1994-1996 كانت كالآتي: (3.89% في كوريا الجنوبية، 1.5% هونغ كونغ، 2.32% سنغافورة، 13.12% تايلند، 16.6% ماليزيا، 15.5% أندونيسيا، 18.6% الفلبين) [13]، وهي تعبّر عن نسب متواضعة قياساً بالكثافة السكانية العالية التي لابد لها من قطاع زراعي فعّال يوفّر لها الأمن الغذائي ويسد حاجتها من السلع الزراعية (الغذائية) كحدٍ أدنى، وهي سلع ذات طلب واطئ المرونة.ويعزى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وخاصة في كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ إلى عدة عوامل منها طبيعية ومناخية وعلى نحوٍ خاص الفيضانات، فضلاً عن عامل تدني حالة الأيدي العاملة الكثيفة في هذا القطاع بسبب انخفاض الدخل مقارنة بالقطاعات الأخرى ومحدودية الأراضي الزراعية بالقياس إلى النسبة العالية من الاستخدام لقوة العمل زيادة على ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي ذي القيمة المضافة العالية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان كونها مجتمعات صناعية ذات كثافة تصنيعية عالية معتمدة على قطاع الصناعة التصديرية لتحقيق النمو الاقتصادي مما أثّر وبشكلٍ واضح على وضع القطاع الزراعي بالنسبة لبقية القطاعات.

وقد سببت حالة الطقس السيئة خلال عامي 1995-1996، وفي الوقت غير المناسب جداً أضراراً في الغابات وعلى معظم مفاصل القطاع الزراعي، مما سبب انحساراً متزايداً في حجم الإنتاج الزراعي وإنتاج غابات المطاط والنخيل في جنوب شرق آسيا، مما أدى بدوره الى انخفاض نسب التصدير في هذا القطاع وكذلك في الصناعات التي تعتمد بصورة رئيسة على منتجات القطاع الزراعي كمواد أولية كما صاحب ذلك ارتفاع في أسعار المواد الغذائية[14].

كل هذا أثر على المستوى المعاشي للسكان وعلى الدخل الحقيقي للعاملين في القطاعات الأخرى فضلاً عن العاملين في قطاع الزراعة الذي استمر في عدم أخذ دوره في توفير مستلزمات سداد قائمة الغذاء وبكل أنواعها في العام 1997[15].

ومما تقدم يتبين إن القطاع الزراعي يشكل اختلالاً هيكلياً في اقتصادات دول جنوب شرق آسيا، نتيجة لعدم مواكبة هذا القطاع التطور الحاصل في القطاعات الأخرى لاسيما الصناعية منها.

رابعاً: قطاع الخدمات

بحسب بعض التصنيفات الدولية المعتمدة، فإن قطاع الخدمات في بلدان جنوب شرق آسيا يشتمل على نحو من الترتيب(قطاع الخدمات المصرفية والمالية، النقل بنوعيه الجوي والبحري، الاتصالات، قطاع السياحة، وجوانب خدمية أخرى تشمل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية التي تقدم للسكان) وقد شهد قطاع الخدمات للبلدان المذكورة وبشكلٍ متفاوت تصاعداً ملحوظاً، ولكون هذا القطاع يعد من القطاعات التي تساهم بحيز كبير لتكوين الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، فقد ركزت عليه الحكومات وعملت على تطويره والارتقاء به إلى مستويات عالية لتأمين مشاركته الفاعلة مع باقي القطاعات الاقتصادية في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة، وقد شهدا العقدين الماضيين نشاطاً متميزاً في قطاع خدمات المصارف أو الخدمات

المالية والائتمانية كافة كشركات التأمين والشركات التي تختص بالتمويل والمضاربة بالأوراق المالية وشركات السياحة والسفر، حيث تمثل هذه البلدان إحدى المناطق المهمة في العالم لجذب أفواج السائحين الأجانب من وسط آسيا ومن منطقة الخليج العربي وشمال أفريقيا الذين يمثلون الجزء الأكبر من الطلب على الخدمات السياحية في هذه البلدان، إضافةً إلى التدفق القادم من أوربا وشمال أمريكا.

كما شكّل ذلك طلباً على خدمات المطارات والموانئ بشكلٍ ملح زيادة على استخداماتها الأخرى في النقل التجاري للبضائع من وإلى هذه المنطقة الحيوية، حيث بلغ على سبيل المثال عدد المطارات الداخلة في الخدمة في أندونيسيا حتّى عام 1996 بشكلٍ إجمالي (23) مطاراً دولياً، وكذلك بلغ عدد الموانئ التي تستقبل السفن الكبيرة (11) ميناء، وبمعدلات حركة جوية وبحرية عالية على التوالي، كما بلغ عدد المناطق التي ترتاد وعلى نحو دوري ومستمر لأغراض السياحة في أندونيسيا (23) منطقة سياحية ذات جذبٍ سياحي بالغ النشاط حتّى منتصف عام (1997)، وبلغ عدد الفنادق السياحية من الدرجة الممتازة في أندونيسيا أيضاً في عام 1995 و 1996 [697، 725] فندقاً على التوالي بنحوٍ واضح، وبلغ عدد السائحين الأجانب الوافدين خلال العامين 1995–1996، على التوالي (3.586، 4.195) مليون سائح[16].

ومن خلال أخذ هذا المثال البسيط عن قطاع السياحة في أندونيسيا يلاحظ انها ذات نشاط سياحي جيد من حيث الحجم الإنتاجي والاستثماري على حدٍ سواء. فهذا القطاع يعد المصدر الأول لتدفق النقد الأجنبي إلى أندونيسيا من الخدمات وقد سجل ارتفاع في معدل نمو الوافدين من السواح خلال عام 1997 بنسبة (16.047%) حيث بلغ عددهم خلال نفس العام (5.2) مليون سائح[17].

أمّا بالنسبة لماليزيا ففيها خمس من الموانئ الكبيرة التي تعمل بنشاطٍ جيّد لاستقبال السفن العملاقه التي تنقل البضائع والسيّاح من وإلى ماليزيا وهي ميناء (صباح، كلانج، جوهر، بنانج و بنتولو)، كما إن عدد الفنادق الممتازة قد سجلت بمعدل جاهزية (6505، 6203، 5805) خلال الأعوام 1995، 1996، 1997 على التوالي، وسجل قدوم السائحين إلى ماليزيا خلال الأعوام الثلاثة نفسها تغيراً سنوياً بمعدل (3.8، 4.4–، 13.06–)% على التوالي، ويلاحظ هذا التراجع في معدل نمو القادمين، وجاهزية عدد الفنادق، وذلك لظروفٍ مناخية بحتة، وهو تراجع نسبي وليس مطلق في قطاع السياحة الماليزية للسنوات 1996–1997، فالسياحة في ماليزيا على نحو عملي تعد مصدراً رئيساً لتدفق النقد الأجنبي والتوسع الكبير للفنادق والسياحة والذي أدى إلى تحقيق فائض في حساب الخدمات[18].

وفي الفلبين يمثل قطاع السياحة وخدمات الفنادق والمطاعم التي تستقطب زوار الفلبين من مناطق العالم المختلفة. إذ يمثل نسبة (12.6%) من صافي تدفق النقد الأجنبي من الخارج وقد شهدت الأعوام (1995، 1996، 1997) نموّاً في عدد السائحين الوافدين حتى الربع الأخير من عام 1997 حيث كانت الأعداد على التوالي (3.822، 4.626، 4.816) مليون سائح أجنبي[19].

وهكذا فيما يتعلق بتايلند وسنغافورة وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ فقد ظل قطاع السياحة مصدراً لتدفق النقد الأجنبي خلال الأعوام التي سبقت الأزمة حيث كان يمثل نسباً تتراوح مابين

12-20%، من إجمالي التدفق للنقد الاجنبي على هذه البلدان[20] .

ولكن هذا لا يعني بالضرورة ان هذا القطاع الخدمي قد وصل إلى أمثلية العمل وإلى كفاءة تفوق باقي القطاعات، ولكنه يبقى ذا بريق استثماري متواصل خلال تلك المرحلة وبعدها لما يحمل من قدرات واعدة في تحقيق عوائد استثمارية لا بأس بها في اقتصادات جنوب شرق آسيا.

كما إن المصارف وشركات التمويل والمؤسسات المالية الأخرى تمثل قطاعاً خدمياً آخر يؤشر أهمية حيوية نسبية في الحياة الاقتصادية وفي المعطيات الكلية للإقتصاد، ويستخدم كأداة لتنفيذ السياسات المالية والنقدية العامة، وتركز المؤشرات الواردة في أدناه على حجم هذا القطاع الخدمي وأهميته

فقد بلغ عدد المصارف التجارية في ماليزيا عام 1997 مثلا(10) مصارف كبرى، و(26) مصرفاً متوسطاً من حيث حجم العمليات المصرفية الاستثمارية من حيث رأس المال المسجّل، وكان هناك أربع شركات تمويل استثماري عملاقة و(35) شركة متوسطة تقوم بعمليات تمويل الاستثمارات والمضاربة بالأوراق المالية أيضاَ كالأسهم والسندات وهناك نوعاً آخر من المصارف يطلق عليها في ماليزياً بـ (Merchant Bank) بنوك التاجر وهي تشبه في صفاتها ونطاق عملها شركات التمويل وكان هناك (12) مصرف من هذا النوع تعمل في السوق المالية في ماليزيا حتّى عام 1997[21].

أمّا في اندونيسيا فقد كان هناك (237) مصرفاً داخل سوق المال في عام 1995 بمختلف الحجوم، وقد شهد هذا الرقم انخفاضاً فيما بعد نتيجة لحركة الاندماجات للمصارف الكبيرة فيما بينها لتأسيس مؤسسات مصرفية عملاقة، مما أدى إلى انخفاض عددها وكذلك نتيجة لتطبيق تعليمات البنك المركزي لاندونيسيا، بأن يكون أدنى مستوى يحتفظ به من رأس المال للمصرف التجاري (150) بليون روبية اندونيسية، وقد ازداد تأسيس مكاتب البنوك الفرعية بمعدل نمو قدره (9.6%) في العام 1996 لتعويض النقص في خدمات المصارف، وهذا ينسحب على البنوك الأجنبية التي تؤسس مكاتب لها في اندونيسيا[22].

وفي كوريا الجنوبية فإن هناك (8) مصارف عملاقة تمارس أعمال البنوك التجارية وأكثر من (30) مصرف متوسط، و(22) شركة تمويل وطنية وأجنبية تعمل في الأسواق المالية لكوريا[23].

وفي هونغ كونغ يوجد أكثر من (12) مصرفاً عملاقاً تقوم بخدمة التدفقات الائتمانية في سوقها المالي، وهناك أكثر من (25) مصرفاً متوسطاً في الحجم، وشركات التمويل تبلغ أكثر من (50) شركة كبيرة معظمها مسجلة خارج هونغ كونغ وتمارس اعمالها بتراخيص عمل من الادارة المدنية[24].

أمّا في سنغافورة فهناك أكثر من (16) مصرفاً كبيراً تقوم بالأعمال المصرفية الإنتاجية والاستثمارية على حدٍ سواء، وأكثر من (22) مصرفاً متوسطة الحجم.

أما في تايلند فقد شهدت نشاطاً مالياً ونقدياً واضحاً خلال عامي (1996-1997) وكان هناك أكثر من (25) مصرفاً عملاقاً و(30) مصرفاً متوسط الحجم، وكذلك أكثر من (70) شركة تمويل كبيرة وبأحجام تمويلية تصل إلى (150) بليون دولار أمريكي، كما إن الفلبين تمتلك أكثر من (14) مصرفاً عملاقاً و(20) مصرفاً متوسط الحجم برؤوس أموال وقدرة ائتمانية تصل إلى (200) بليون دولار أمريكي، وتوجه خدماتها المصرفية إلى قطاعات الصناعة

والخدمات والقطاعات الأخرى الأقل أهمية، كذلك توجد أكثر من (28) شركة تمويل تعمل في قطاع التمويل الاستثماري والمضاربة بالأسهم والسندات[25].

هذا إضافة إلى الخدمات الأخرى التي تنظوي تحت إسم هذا القطاع المهم مثل الخدمات الاتصالية والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية والتعليم والمواصلات والنقل وغيرها والتي شهدت نموّاً مضطرداً في أغلب البلدان الآسيوية المذكورة.

الخاتمة

إنَّ بلدان جنوب شرق آسيا إستطاعت عبر مسيرة ثلاث عقود من التنمية المتميزة أن تحقق درجات عالية من النمو الاقتصادي مما أهلها أن تكون في مقدمة البلدان حديثة التصنيع وكان هذا النجاح وعلى كافة المستويات تقريباً وفي أغلب القطاعات الرئيسة لاقتصادات تلك البلدان في ظل مجموعة عوامل انمائية ذاتية (العمالة الرخيصة، أساليب التعليم والتدريب، حجم الادخار والاستثمار المحلي وتنويع العمليات الصناعية التصديرية) إضافة إلى عوامل انمائية خارجية اقتصادية وسياسية.

ومن خلال ما تقدم فإن الدعوة مشروعة للبلدان النامية للاقتداء بهذا النموذج التنموي المتميز الذي تمكّن من توظيف مزيج ناجح من السياسات الاقتصادية التدخلية للدولة إلى جانب اقتصاد السوق الحر.

لذا فإنّه يتعين على البلدان النامية ومنها الدول العربية أن تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية بالاعتماد على ما يتوفر لديها من امكانات وموارد محلية واستغلالها الاستغلال الأمثل وأن تعمل لتحقيق تنميتها الشاملة والمستقلة بعد أن تقوم بإصلاحات اقتصادية واسعة وأن تتجاوز نقاط الضعف التي تواجدت في النموذج الآسيوي، وأن تحصن اقتصاداتها من الوقوع في الأزمات وخلل التوازنات اعتماداً على سياسات استثمارية ناجحة تفتح الباب للمستثمر المحلي وتوفر له الفرص المناسبة وتضع الشروط التي تقيد فيها المستثمر الأجنبي بعد اجتذابه بحوافز معقولة وغير مضرة بالاقتصاد المحلي لكل بلد من تلك البلدان.

الهوامش

١) د. محمود عبد الفضيل، نمور آسيا هل هي من ورق؟ مجلة العربي، العدد 476، الكويت، 7/1998، ص124.

٢) جمعية الاقتصاديين العراقيين، الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا، دراسة غير منشورة، بغداد، 3/1998، ص19.

٣) د. علي توفيق الصادق و د.وليد عدنان الكردي، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، سلسلة بحوث ومناقشات، العدد السادس، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، آيار 2000، ص46.

٤) د. محمود عبد الفضيل، مصدر سابق، ص124.

٥) د. علي توفيق الصادق و د.وليد عدنان الكردي، مصدر سابق، ص46.

٦) د.ابراهيم العيسوي،نموذج النمور الاسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1995،ص130 .

٧) محمد شريف بشير، عوامل النجاح بالتجربة التنموية لشرق اسيا، سلسلة شؤون دولية، العدد 250، في 17 تشرين الاول 1994، ص16 .

٨) صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، مارس 1997، ص98 .

٩) محمد شريف بشير، مصدر سابق، ص18 .

١٠) جريدة الرأي الاردنية الصادرة في 6/7/1998 .

11) United Nations Conference on trade and Development, World Investment report, 1998, New York and Geneva, 1998, P.P203-211

12) Jong –Who Lee and changing Rhec, Social Impacts of the Asian crisis, New York January, 1999, P10.

13) International Monetary fund, International cuptial Markits, Washington,DC,November, 1997, P.P.6-7.

14) Jong–Who Lee and changing Rhec, Opcit, P.26.

15) The huminal Development Report 1998, V.N.D.P, Washington, DC, 1998, P. 128.

16) Bank Indonesia, Report for the financial year, 1996/1997 -13- 1997, P. 120.

17) Ibid, p.p. 17-36.

18) Bank Negara Malyzia, Annal, Report 1997 kuala Lampur, narch 25th, 1998, P. 115.

19) Bank of fhlipines, Ankla, Report 1997, P. 46.

٢٠) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، آيار 1998، ص12–15.

21) Bank Negara Malyzia, opict, P.P 189 -191.

22) Bank Indonesia, opcit, p.62-65.

23) International Monetary fund, International cuptial Markits, Washington,DC,November,1998,P.418-419.

24) Ibid, p. 209.